

العراق

خيبة كردية «كبيرة» بعد تمرير الموازنة العبادي يفاوض الأميركيين: نحو «تخفيض شكلي»؟

بغداد - محمد شفيق

بعد عطلة إجبارية وتأجيلين أعقبها، نجح البرلمان العراقي في عقد جلسته التي طال انتظارها، للتصويت على قانون الموازنة العامة الذي أثار اعتراضات حادة من قبل الكتل الرئيسية الثلاث (اتحاد القوى، التحالف الوطني، الكتل الكردستانية)، قبل أن تتم أخيراً فكفكة عقدها، وإطلاق ماراتون التصويت على القانون. وتمكن البرلمان من تمرير 11 مادة من الموازنة، من ضمنها المادة المتعلقة بحصة إقليم كردستان، والتي بلغت 12% بدل الـ14%، وفق ما تم الاتفاق عليه أخيراً، بحسب ما أعلن عضو اللجنة القانونية في البرلمان، حسن الشمري. لكن اختلال النصاب القانوني (الذي يتطلب حضور 165 نائباً على الأقل) دفع برئاسة البرلمان إلى إبقاء الجلسة مفتوحة، على أن تستأنف يوم السبت. واضطر مجلس النواب إلى اعتماد مبدأ الأغلبية في تمرير الموازنة، بعد الاعتراضات التي سجلها «اتحاد القوى»، ونواب المحافظات المنتجة للنفط، الذين يطالبون بحصص مدنيهم من البرودولار، فيما رشحت أنباء عن حصول المعارضين على تطمينات من الحكومة بشأن مطالبهم. وفي أول رد لها على تصويت أمس، جددت الحكومة دفاعها عن قانون

الموازنة، محاولة دفع الانتقادات النيابية الموجهة إليها في هذا الإطار، إذ وصف المتحدث باسمها، سعد الحديثي، «تعطيل إقرار الموازنة بأنه عمل غير مسؤول، وسيلحق ضرراً فادحاً بمصالح عامة الشعب، ويعيق عمل وزارات الدولة»، داعياً، في بيان، مجلس النواب إلى «تحلّل مسؤولياته في حث أعضائه على الإسراع في التصويت على قانون الموازنة، لتمكين وزارات ومؤسسات الدولة من القيام بواجباتها وتقديم الخدمات للمواطنين».

وعلى ما يبدو، فإن التحالف الكردستاني سيكون الخاسر الأكبر من إقرار الموازنة بشكلها الحالي، جراء عدم تلبية أي من مطالبه. وقال مصدر نيابي كردي، في تصريح إلى «الأخبار»، إن الكتل الكردستانية، سواء المعارضة أو الموالية منها، تشعر بـ«خيبة كبيرة» إزاء استمرار «تعنت» بغداد و«التعامل بتعال مع مطالبنا ومستحققاتنا المالية». وأضاف أن «الكتل الكردية ستضطر إلى اللجوء للمحكمة الاتحادية (أعلى سلطة قضائية في البلاد) للطعن في الموازنة والبنود الخاصة بالإقليم»، فيما هدد «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، بزعامة مسعود بارزاني، رئيس الحكومة بـ«محاكمة دولية رداً على تفرد».

وأكدت النائبة عن الحزب، نجيبة

نجيب، من جهتها، في حديث إلى «الأخبار»، أن «حكومة الإقليم لن تصمت عن عدم تضمين حقوق الكرد»، متابعاً «(إننا) سنكمل المشوار في إقامة الشكاوى أمام المجتمع الدولي ضد العبادي». وإلى جانب الموازنة، صوّت مجلس النواب على قرار لافت بشأن الوجود

قرار البرلمان هو الأول هن نوعه بعد انتهاء المعارك ضد «داعش»

الأجنبي في العراق، هو الأول من نوعه بعد انتهاء الحرب ضد «داعش»، وتصاعد تهديدات «فصائل المقاومة» للقوات الأميركية في البلاد. وجاء في نص القرار أنه «بعد إعلان النصر النهائي على المجاميع الإرهابية، ندعو الحكومة إلى وضع جدول زمني لمغادرة القوات الأجنبية الأراضي العراقية»، وهو ما عده مصدر نيابي، في حديث إلى «الأخبار»، «قراراً باتاً وملزماً للحكومة».

في المقابل، رفض مصدر حكومي

قرار البرلمان، معتبراً أنه «يأتي في إطار المزايدات السياسية والدعاية الانتخابية المبكرة، ومحاولة إحراج حكومة الدكتور حيدر العبادي أمام الرأي العام». وقال المصدر، في حديث إلى «الأخبار»، إن «من صوّت على القرار يبدو أنه تناسى تأكيدات الدكتور العبادي المستمرة بعدم وجود قوات برية أو قواعد عسكرية، وأخرها في مؤتمره الصحافي الثلاثاء الماضي». وكشف المصدر، في ختام حديثه، عن «دخول العبادي مؤخراً في مباحثات مع الجانب الأميركي لخفض عديد القوات الأميركية في البلاد». بدوره، أكد القيادي في حزب «الدعوة الإسلامية»، النائب جاسم البياتي (المحسوب على جناح العبادي)، ما ذهب إليه المصدر، متحدثاً في تصريح إلى «الأخبار»، عن «اتفاق الجانبين على برنامج معين لخروج القوات وفق جداول زمنية وسياتي متفق عليه، في ما يبدو أنه خروج شكلي لضمان عدم خسارة جمهور واسع». وفي السياق، أعلن عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية، إياد الجبوري، في تصريح صحافي، توجيه دعوات إلى وزير الدفاع وقائد العمليات المشتركة وقائد القوات البرية، لاستنصافهم في مجلس النواب لمناقشة الوجود العسكري الأميركي في البلاد.



مقالة

الصين ليست يابان جديدة!

ناصر الأمين

اقتصاد اليابان، كذلك تشير البيانات الرسمية إلى أنه قد تدرك الصين حجم اقتصاد الولايات المتحدة مع حلول 2027.

نظام عالمي جديد؟

وفي ظل الحديث المتزايد عن نظام عالمي جديد بقيادة الصين، يظهر رأي الصين حيال ذلك في بيان اللجنة المركزية الذي قال إنه «لا يمكن فصل إنجازات الصين في الثورة والبناء والإصلاح عن دعم شعوب العالم؛ مستقبل الصين مرتبط مباشرة بمستقبل العالم». كذلك يموقع البيان الصين بوضوح بدلاً من الولايات المتحدة، عندما يقول إن الأولى «تعارض دوماً الإمبريالية والهيمنة والاستعمار»، وإنها «تلتزم طريق التنمية والسلام القائم على استراتيجيات مفيدة للطرفين». لكن المسألة أعقد من هذا، إذ لا بد من التذكير بأن بكين تستثمر تريليارات الدولارات في سندات الخزينة الأميركية، وليس من مصلحتها أن ينهار الدولار (تزداد المخاوف اليوم مع الكلام الذي يصدر عن بعض وزراء الحكومة الأميركية حول مصلحة اقتصادية لها كامنة في دولار منخفض القيمة، ما قد يحمل تبعات كارثية).

واستمرار الصين في الاستثمار في السندات الأميركية، وهو ما تعتمد عليه واشنطن إلى حد كبير للحفاظ على قيمة الدولار، قد يراكم على بكين تبعات أخطر في المدى الطويل، إضافة إلى الكمية الهائلة من الدين (257% من الناتج المحلي عام 2017) الذي راكمته منذ ما بعد أزمة 2008 لتمويل الاستثمار المفرط وانخفاض التصدير آنذاك.

لذلك، تبحث الصين عن حلول لتفادي الأزمات التي تنتظرها عبر خلق «تعاون إقليمي ودولي» في الاستثمار والإنتاج والتبادل التجاري، وعبر التخلي عن النمو المرتفع من أجل خلق اقتصاد خدماتي محلي يعتمد أساساً على الإنترنت. ويرافق انخفاض الاعتماد على الإنتاج سياسات إيكولوجية (بيئية) للحد من آثار التلوث (أمر قد يجزم كثيرون بأحقية أنه فات الأوان لتحقيقه)، إضافة إلى الاستثمار في البحوث العلمية والتطور التكنولوجي والائتمة والذكاء الاصطناعي، وكلها موجهة نحو مسار قد لا يمكن تحديده بعد. من هنا، تقف الصين اليوم أمام اختبار في التفاهم الرأسمالي والتكنولوجي أكثر من كونها مشروع دولة متقدمة ناجحة أو فاشلة فحسب.

بشراكتها التجارية مع ألمانيا كلاً من فرنسا والولايات المتحدة.

من جهة أخرى، تظهر البيانات الرسمية لـ2017 أنه وصل النمو في الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي (أي المعدل بحسب التضخم) في الصين إلى 6,9%، ما يشكل قفزة من 6,7% لعام 2016، وأعلى بـ0,4% من الهدف الذي حددته الحكومة لعام 2017 عند 6,5%. ولكن يشدد أونيل على أن الرقم الأكثر أهمية هو نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للصين حينما يترجم للدولار، وذلك لأنه بفضل رمنيبي (العملة الصينية) معزز، نما إجمالي الناتج المحلي ليصل إلى 12,7 تريليون دولار عام 2017، أي ارتفع بنحو 13%، أو 1,5 تريليون دولار خلال عام. هذا يعني أنه من حيث القيمة الاسمية، خلقت الصين خلال عام واحد اقتصاداً جديداً

خلقت بكين في عام واحد اقتصاداً جديداً بحجم كوريا الجنوبية

بحجم كوريا الجنوبية، وضعفي الاقتصاد السويسري. جراً، ذلك، لا تبدو ذات معنى التوقعات التي تقول إن الصين تتجه نحو دورة انكماشية طويلة الأمد أو تحذو حذو اليابان. وكما يقول أونيل، لم تتجنب بكين الانكماش فحسب، بل فعلت ذلك بعملة ترتفع قيمتها.

لم يكن الغرب يتوقع من الصين أن تحقق حتى جزءاً مما حققته في العقود الماضية. يقول أونيل إنهم في «غولدمان ساكس» كانوا يتوقعون أن تصل الصين إلى مستوى اليابان عام 2015 (بطبيعة الحال كانوا يتوقعون أن تتخذ الصين منحى مختلفاً حيال النموذج الاقتصادي المعتمد). واليوم بات الاقتصاد الصيني يساوي نحو ضعفي ونصف

أعلنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني سلسلة من التعديلات المقترحة على الدستور تطرقت إلى شؤون عدة، منها السياسة الخارجية القائمة على المنفعة المتبادلة، والمشاريع التنموية، وعلاقة الصين بباقي «الإنسانية»، وعلاقة الصينيين من جميع الإثنيات بعضهم ببعض في إطار مشروع «الاشتراكية بخصائص صينية» الذي اقترح البيان إدخاله في الدستور، إضافة إلى قوانين لحماية البيئة وإعطاء سلطة تشريعية كبرى للمدن الكبرى.

لكن أكثر الاقتراحات، التي وردت في البيان الصادر الأحد الماضي، والتي حازت اهتمام المعلقين والمختصين الغربيين، تضمن إلغاء البند الذي يمنع الرئيس ونائبه من الحفاظ على منصبيهما لأكثر من دورتين. إذ أنهالت الردود الغربية محذرة الصين من أن التحسن الاقتصادي سيجلب معه اعتراضات شعبية على حرمانهم الحرية السياسية، لكن في ذلك اعترافاً ضمناً، هو أن الصين باتت في الطريق الصحيح نحو ترجمة قوتها الاقتصادية في التنمية الداخلية، وفي رفع مستوى معيشة مواطنيها إلى جانب مشاريع استثمارية دولية ضخمة.

ما تظهره الأرقام

لا يزال كثيرون ينظرون إلى الاقتصاد الصيني على أنه صناعي فحسب، في وقت تزداد فيه القدرة الاستهلاكية للشعب الصيني مع كل عام، إذ وصل الاستهلاك في 2017 إلى ما يقارب 40% من الناتج المحلي، كما أضاف المستهلكون الصينيون منذ 2010 نحو 2,9 تريليون دولار إلى الاقتصاد العالمي. مع ذلك، يُشكك متابعون بصدقية البيانات الاقتصادية الرسمية الصينية لعام 2017، ولكنهم ما عادوا قادرين على إنكار أهميتها في الاقتصاد العالمي مع تحول اقتصادها من الاعتماد الأساسي على الإنتاج الصناعي إلى الاستهلاك المحلي. وكما ذكر الرئيس السابق لـ«غولدمان ساكس»، جيم أونيل، فإنه لا بد النظر إلى الأرقام الرسمية في سياق الأرقام الخاصة بشركائها التجاريين والشركات الدولية الكبرى التي لديها أعمال تجارية في الصين، ومن هنا يشير أونيل إلى أن الصين قد تجاوزت

بـ«المقاصة» التي تحصل عليها من المعابر الإسرائيلية، ليتسنى لها دفع سلف كاملة للموظفين، فيما طلبت «الوفاق» مدة للاختبار، أي تسليم الجبايات لعدة أشهر، قبل الحديث عن صرف أي سلف، كما رفضت صرف موازنات تشغيلية للوزارات.

وفي قضية الموظفين، تصر رام الله على عودة كل موظفيها السابقين بصلاحيات كاملة، وتمكين الوزراء من تعيين طواقم لإدارة الوزارات في عزة بديلة من المعينة حالياً. أيضاً، ظهر تلاعب كبير في الأرقام التي ستقبل الحكومة تفرغها من موظفي «حماس» السابقين، ما بين 20 ألفاً ثم 18 ألفاً والحديث الآن عن 10 آلاف فقط.

وبشأن ملف القضاء، فبينما تصر «الوفاق» على تسلمه كاملاً، أكدت «حماس» ضرورة نقاش هذا الملف مع «فتح» وأساساً في ملفات المصالحة الثنائية وأن لا علاقة للحكومة بهذا الملف. وحالياً، تشير أوساط إلى أنه يجري التحضير للقاء يجمع الحركتين في القاهرة، لكن مسؤول ملف المصالحة في «فتح»، عزام الأحمد، أبلغ المخابرات المصرية أن عقد أي اجتماع يجب أن يكون بعد نجاح وفد الحكومة في تسلم الجبايات وإعادة موظفي رام الله إلى مواقع عملهم بـ«صلاحيات كاملة». إلى ذلك، علمت «الأخبار» أن الحديث المصري بشأن السلطة شمل تلميحات من القاهرة لـ«حماس» بأن رئيس السلطة، محمود عباس، بات يخشى على مستقبله السياسي، ويشعر بأن إسرائيل والولايات المتحدة تسعيان إلى التخلص منه قريباً، وأنه اشتكى هذا الأمر للقاهرة، كما أبدى انزعاجه من الحراك المصري المساعد لدحلان.